

الموضوعية والحياد القيمي في العلوم الاجتماعية

Striving for Objectivity and Axiological Neutrality in the Social Sciences

قريمس مسعود

جامعة تيزي وزو (الجزائر)

Messaoud.grimes@ummto.dz

ملخص:	معلومات المقال
عادة ما يتم تناول الموضوعية والحياد القيمي بصورة عامة ودون تفصيل، ولتناول بهذه الطريقة أنتج مقاربات بسيطة وسطحية وغامضة ومتناقضة أحيانا، والمقالة هذه تحاول عرض أهم المواقف المتعلقة بالموضوعية والحياد القيمي في العلوم الاجتماعية ومدى إمكانية تحديثها، لاسيما مقارنة ماكس فيبر وغولدر وكونار ميردال وتيودور أدورنو، كما تقدم المقالة عرضا نقديا لأهم الأسس التي استندت عليها هذه المقاربات والحلول التي قدمتها، وانطلاقا من العرض الناقد لمختلف المقاربات حاولت المقالة تقديم موقف تركيبي بديل نرى أنه أكثر ثراء وعمقا ووضوحا في معالجة إشكالية الموضوعية والحياد القيمي.	تاريخ الارسال: 2023/02/25 تاريخ القبول: 2023/05/06
	الكلمات المفتاحية: ✓ الموضوعية ✓ الحياد القيمي ✓ المعرفة العلمية
Abstract :	Article info
The concept of objectivity in the social sciences is often addressed in a broad, yet insufficiently detailed manner, resulting in simplistic, superficial, ambiguous, and occasionally conflicting approaches. In this article, we aim to present a comprehensive exploration of various significant perspectives on objectivity in the social sciences, with a particular focus on the works of Max Weber, Goldner, Gunnar Myrdal, and Theodor Adorno. Additionally, a critical evaluation of the underlying assumptions of these perspectives is offered. Drawing from the insightful reviews provided, this article endeavors to propose a more holistic, coherent, and refined synthetic approach to the notion of objectivity in the social sciences. By synthesizing the key insights and addressing the limitations of existing viewpoints, we strive to offer an alternative perspective that is more robust, comprehensive, and coherent.	Received : 25 /02/2023 Accepted : 06/05/2023
	Keywords: ✓ Objectivity ✓ Axiological neutrality ✓ Scientific knowledge

❖ **مقدمة:** أشار الخولي (2014) بأن قضية الحياد القيمي شغلت حيزاً معتبراً من النقاش المعرفي الدائر في العلوم الاجتماعية، ولا يزال هذا النقاش مستمراً إلى اليوم، ورغم ذلك راحت هذه العلوم تشق طريقها إلى الأمام غير ملتقطة إليه تحقق النجاحات المتواصلة، ويرى قنصوة (1984) بأنها تفرض نفسها على مستوى الممارسة، وتنتزع الاعتراف بالقوة من المجتمعات الحديثة التي أصبحت غير قادرة على التخلي عن الخدمات التي تقدمها هذه العلوم بمختلف تخصصاتها. ويعود الاهتمام الشديد بالحياد القيمي لارتباطه بالموضوعية على اعتباره أحد دلالاتها أو أحد وجوهها البارزة وعلى اعتبار الموضوعية المشكلة الرئيسية للعلوم الاجتماعية وأحد شروط علمية أي معرفة، (قنصوة، 1984، ص 74) وهذه المشكلة ناتجة عن التداخل الحاصل بين الذات والموضوع وصعوبة الفصل بينهما. وعادة ما يتم تناول القيم في علاقتها بالعلم من زاويتين إحداها تتعلق بإمكانية دراستها دراسة علمية أما الثانية فتتعلق بعلاقتها بالموضوعية على اعتبارها إحدى شروطها الأكثر وضوحاً، وسنتناول هنا القضية الثانية فقط ولا نتشعب في إشكاليات إمكانية قيام علوم اجتماعية لأنها إشكالية تجاوزها الزمن من خلال الواقع الحديدي الذي فرضت فيه العلوم الاجتماعية نفسها. وسوف نحاول في هذا المقال الإجابة على مجموعة من الأسئلة المرتبطة بالموضوع وهي: هل هناك إمكانية لدراسة الظاهرة الاجتماعية دراسة موضوعية، وهل هناك تأثير للقيم في دراسة الظاهرة الاجتماعية؟ وإذا كان هناك تأثير هل يحول دون علمية هذه المعارف وموضوعيتها؟ وإذا كان يحول دون علمية المعارف هل الحياد القيمي ضروري لضمان الموضوعية؟ وإذا كان ضرورياً هل هو ممكن؟ وإذا كان غير ممكن ما مصير هذه العلوم التي تواصل تقدمها في الواقع؟ وينتج عن هذه التساؤلات مجموعة من الإجابات المتنوعة والتي تعبر عن موقف المهتمين بالقضية، وكل إجابة تنطلق من مجموعة من المصادرات التي لا يتم الإعلان عنها، وتتعلق هذه المصادرات عموماً بمفهوم العلم ومفهوم الموضوعية وطبيعة المعرفة العلمية وشروطها، وعادة ما تركز أغلب الاتجاهات على سؤالين فقط من الأسئلة المتقدمة وهي: إمكانية الحياد القيمي وطريقة تجسيد هذا الحياد.

▪ **مفهوم الموضوعية وأبعادها:** يشير غسان فنياس محرر مقالة الموضوعية في الموسوعة الفلسفية العربية التي أشرف عليها معن زيادة إلى أن مفهوم الموضوعية شديد

الغموض ويمكن تصنيف معانيها إلى مستويات ثلاثة: مستوى المعرفة، مستوى الأخلاق ومستوى الفن، ويعرفها في مستواها الأول الذي يعنينا في هذا المحل على أنها: " كل نظرية من نظريات المعرفة التي تشدد على العناصر الخارجية للواقع وتهمل نسبيا العناصر الذهنية وأورد في: زيادة وآخرون ،1986)، ويعرفها لالاند(2001) في موسوعته الفلسفية بصورة عامة على أنها: " استعداد فكري لرؤية الأشياء كما هي لا يشوبها ضيق فكري ولا تمذهب أو تحزب، ويعرفها قاموس علم الاجتماع Lexique de sociologie في معناها الأولي على أنها تعني: " ما هو موجود بشكل مستقل عن المعرفة التي لدينا"، كما يعرفها على أنها: " صفة بيان أو اقتراح يكون صحيحا بالنسبة للجميع وليس بالنسبة لشخص واحد (أورد في: Lambert, 2017) ، ومما يمكن أن يلاحظ أن تعريفات قاموس علم الاجتماع غير دقيقة وصياغاتها ركيكة مقارنة بالتعاريف السابقة وكان بإمكان محريه أن يقدموا شيئا أفضل وأكثر دقة وإحكاما. وقد ميز سبيلو الهرموزي (2017) بين الدلالة العامة للموضوعية والتي تعني حسبه: " الظواهر التي توجد مستقلة عن الذات"، وتتمثل أيضا في الفصل بين الذات والموضوع والحياد الكامل إزاء الموضوع المدروس، فالظاهرة الموضوعية هي القابلة للإدراك والقياس حسب رأيه، والموضوعي حسب سبيلو نقلا عن بوانكاريه هو المشترك بين عدد كبير من العقول والقابل للنقل من عقل إلى آخر.

أما الموسوعة الفلسفية التي أشرف عليها روزنتال فتعرف الموضوعية على أنها: " الامتناع عن أي تقييم نقدي أو استنتاجات متحيزة (أورد في: روزنتال ويودين، 1987)، وتعرف أيضا على أنها: " التعبير عن الظاهرة المدروسة على ما هي عليه (الصايغ، 1963. ص95). ويرى بينيت وآخرون (1963) بأنها مرادف للتجرد وعدم الانحياز، ويضيف طوني بينيت أنه ومنذ إمانويل كانط أُنْفَق أغلب الفلاسفة الأوروبيين على تقسيم العالم إلى ظواهر موضوعية وهي التي توجد مستقلة عن الذهن وظواهر ذاتية وهي التي تعتمد على الذهن بطريقة أو بأخرى، وبذلك تكون الموضوعية لا تتعلق بالصدق وإنما بنوعية الظاهرة أو المفهوم الموجود مستقلا خارجا عن الذهن أو المرتبط في وجوده بالذهن ولا يستقل بذلك في وجوده عنه، كما يشير طوني بينيت إلى أن أكثر الناس متفقون على أن الموضوعية قريبة من معنى الحياد(أورد في: بينيت وآخرون ، 1963). أما

صلاح قنصوة (1984) فيعرفها على أنها: "أن يكون الحكم ملتزما بالموضوع المحكوم عليه وقريبا من مادته وأصله، ويرفض قنصوة اقتصار تعريف الموضوعية على الجانب السلبي أي يرفض التعريف السلبي الذي يقتصر على الامتناع من اتخاذ موقف أو توقفا عن إصدار حكم (أورد في: قنصوة، 1984)، فالموضوعية انطلاقا من هذا الموقف لا تقتصر على الحياد القيمي للباحث بل تتضمن معاني أخرى ولهذا يرى صلاح قنصوة أن الموضوعية تتضمن مجموعة من الدلالات أو الأبعاد وهي: البعد الأكسيولوجي القيمي، البعد الاستيمولوجي المعرفي، البعد السيكولوجي أو النفسي، والبعد الثقافي (أورد في: قنصوة، 1984).

ومن خلال استعراض التعريفات المختلفة للموضوعية يمكننا أن نقول أنها تتلخص في موقفين: أحدها يرى أن المعرفة تكون موضوعية بقدر ارتباطها بصدق القضايا وصدق القضايا مرتبط بفكرة الحقيقة وفكرة الحقيقة مرتبط هو الآخر بتصورها على اعتبارها مطابقة الواقع على ما هو عليه، فكلما كانت المعرفة قريبة من صورة الموضوع في الواقع كلما كانت حقيقية وكلما كانت صادقة وبذلك فهي موضوعية، ويتضح أن هذا الموقف مؤسس على أن العلم يبحث عن الحقيقة والحقيقة هي مطابقة الأمر للواقع. أما الموقف الثاني فيرى الموضوعية مرتبطة بالصدق والصدق مرتبط بالحقيقة ومعيار الحقيقة عند هذه الطائفة هو رأي الأغلبية وبذلك يكون مناط الموضوعية هو الرأي الغالب حول الموضوع وليس مطابقة الواقع، وارتباط الموضوعية برأي الأغلبية هو الموقف الذي سجلناه في أحد تعاريف قاموس علم الاجتماع وهو موقف بوانكاريه حسب ما ذكره محمد سبيلا وهو أيضا موقف ريمون بودون كما سنبينه لاحقا، وهذا الموقف لا يسلم بأن العلم هو حقائق مكتشفة وهدفه ليس البحث عن الحقيقة فالعلم هو بنا عقلي، وتطابقه مع الواقع زيادة على كونه غير مسلم به هو غير ممكن على اعتبار أن إدراكه مشروط بوسائلنا المعرفية المحدودة ، وأن أقصى ما يهدف إليه العلم هو إنتاج معرفة نافعة يمكن استغلالها وتوظيفها. ولصعوبة قياس الموضوعية والتحقق منها ميدانيا على اعتبارها مطابقة القضايا للواقع حاول بعضهم وضع مؤشرات للدلالة عليها ومن بين هذه المؤشرات الأكثر ذكرا قضية التكميم والقياس، غير أن أصحاب هذا الرأي خلطوا بين خصائص الظواهر القابلة للدراسة العلمية والتي اشترط

بعضهم أن تكون قابلة للقياس وبعضهم اشترط أن تكون قابلة للملاحظة، وبين الموضوعية على اعتبارها شرطاً في علمية المعرفة أو شرطاً لوجود العلم أو كماله.

يرى قنصوة (1984) بأنه ونظراً لأهمية الحياد القيمي وارتباطه بالموضوعية في العلوم الاجتماعية نجد بعض الباحثين جعلها الوجه الوحيد للموضوعية وبعضهم جعلها البعد والدلالة الأكبر كما أن باحثين آخرين تحدثوا عن معاني أخرى للموضوعية، غير أنني أميل إلى اختزالها في بعدين هما: البعد القيمي ويتضمن الثقافي والنفسي والاجتماعي والاديولوجي على اعتبار الكثير من المحددات النفسية هي ذات أساس اجتماعي، والبعد المعرفي ويتمثل في القصور الذي يمكن أن يكون في المعرفة والنتائج عادة من أخطاء نقل الواقع ومعالجته بالعمليات العقلية المختلفة، أو نتيجة القصور الطبيعي للإدراك والجهاز المعرفي الإنساني عموماً. هناك أيضاً من فرق بين مستويات الموضوعية ودلالاتها أو أبعادها (أورد في: قنصوة، 1984)، ويرى أن الكثير من المغالطات هي ناتجة عن الخلط بين الدلالات (الأبعاد) والمستويات (مجالات التأثير)، ويمكن حصر مستويات الحياد المنهجي أو مستويات تأثيرها في ما يلي: مستوى اختيارات الباحث للمواضيع وتحديد أهميتها بالنسبة له أو بالنسبة للمجتمع كما يحدد هذا المستوى دافعية الباحث وحماسه للبحث، مستوى البحث الإجرائي وتزويده بالمصادر والقواعد والأطر العامة، مستوى يتعلق بدور الدراسة في المجتمع وتطبيقاتها العملية (أورد في: قنصوة، 1984)، مستوى الجهاز المفاهيمي والنظري التي تعطي معنى للمعطيات الميدانية وتحولها إلى وقائع علمية (أورد في: قنصوة، 1984).

كما يضيف أدورنو (د.ت) أن إشكالية الحياد القيمي في العلوم الاجتماعية مؤسسة على مجموعة من المصادر المتنوعة والتي تتمحور حول سؤالين رئيسيين، والإجابات المقدمة تختلف باختلاف المصادر المنطلق منها، رغم أن الجميع بطريقة واعية أو غير واعية يحاول إخفاء أو القفز على هذه المصادر، لهذا يقول أدورنو أن كل محاولة للحياد القيمي في العلوم الاجتماعية ما هي في الحقيقة إلا انحياز آخر (أورد في: أدورنو، د.ت) ومن بين هذه المصادر: هل العلم يعبر عن الواقع الذي يتمثل في الواقعة العلمية المجردة أم هو بناء عقلي، هل طبيعة الموضوع في العلوم الاجتماعية مختلفة عن طبيعة

الموضوع في العلوم الطبيعية، وهل العلوم الاجتماعية قادرة على ضمان الموضوعية الكافية التي تجعلها جديرة بالانضمام إلى زمرة المعرفة العلمية، وإذا كانت الموضوعية شرطاً في علمية المعرفة فما طبيعة هذه المشروطة هل هو شرط وجود أو شرط كمال، وما هي المؤشرات التي تقيس من خلالها الموضوعية هل هي نسبة المؤيدين كما يرى بوانكاريه أو هي قابليتها للقياس؟ والإجابات على هذه الأسئلة تحدد لاحقاً تصورنا وموقفنا من الموضوعية وإشكالية الحياد القيمي في العلوم الاجتماعية.

❖ **موقف إيميل دوركايم:** ينطلق موقف دوركايم من مصادرة أن طبيعة الظاهرة الاجتماعية لا تختلف عن طبيعة الظاهرة في العلوم الأخرى لاسيما الفيزياء التي كانت نموذج العلم عنده، والموضوعية ممكن تحقيقها من خلال اعتماد المنهج العلمي الخاص بهذه العلوم، (أورد في: بوغام، 2012)، ويرى أدورنو (د.ت) أن دوركايم نفسه لم يستطع تجسيد موقفه هذا في أعماله المختلفة التي لا تخلوا من موقف قيمي (أورد في: أدورنو، د.ت)، وقريب من موقف أدورنو نجد موقف ريمون آرون الذي يشكك في مصادرة شيئية الظاهرة الاجتماعية التي جعلها دوركايم مناط إمكانية الموضوعية والحياد في العلم ويعتبرها مجرد وهم، وهو نفس الموقف الذي يراه سيرج بوغام الذي قال أن إيميل دوركايم كان مهتما بالانتحار لأنه كان يعاني من وهن عصبي وكان مهيباً للانتحار (أورد في: بوغام، 2012). إن المنهج الذي يقدمه دوركايم حلاً للفصل بين الذات والموضوع هو في حد ذاته ليس منطقاً خالصاً فحسب بل هو أيضاً نوع من الأخلاق، إنه يتضمن مجموعة من الافتراضات والأحكام القيمية وحتى الايديولوجية كما يقول ألفين غولدر (أورد في: غولدر، 2004)، وبذلك يصبح الهروب من القيمة عن طريق المنهج هو العودة إلى أحضانها من جديد.

هناك موقف آخر يرى أن موضوع العلوم الاجتماعية مختلف في طبيعته مع طبيعة موضوع العلوم الأخرى، وهذا الموقف يتبناه عدد معتبر من رواد العلوم الاجتماعية على رأسهم ماكس فيبر الذي تعتبر مقاربته للحياد القيمي من أكثر المقاربات جدية، وقد تناول فيبر هذه الإشكالية على وجه الخصوص في كتابه منهجية العلوم الاجتماعية (أورد في: هوليس، 2021). واختلاف طبيعة الموضوعين تكمن عند أنصار هذا الموقف في مشكلة تداخل الذات مع الموضوع وفي كون الظاهرة الاجتماعية كيفية في طبيعتها والتكميم فيها

عارض السملوطي (1989) وفي ارتباط الظاهرة الاجتماعية بالنسق القيمي للباحث (أورد في: السملوطي، 1989) ، ويقول سوروكين (1979) في رده على أصحاب نزعة وحدة الطبيعة بين موضوعي العلوم الاجتماعية والطبيعية، أن نفي الاختلاف بينهما يؤدي إلى عدم وجود مبرر لاستقلال العلوم الاجتماعية عن العلوم الأخرى، وبذلك يدخل الرأي القائل بوحدة طبيعة الموضوع في تناقضات يصعب الخروج منها وتبريرها (أورد في: سوروكين ، 1979).

❖ **الاتجاه الإمبريقي:** أشار قنصوة (1984) أنه ومن الاتجاهات التي يمكن ذكرها في قضية الحياد القيمي الاتجاه الإمبريقي أو الاختباري الذي أرسى قواعده أرنست ماخ، هذا الاتجاه يتجاهل تفاصيل النقاش (أورد في: قنصوة ، 1984) وأضاف السملوطي (1989) بأنّ ينطلق في الاستثمار في جمع البيانات الميدانية، ويرى هذا الاتجاه أن البحث الميداني والوقائع كفيلة بإعطاء الموضوعية (أورد في: السملوطي، 1989) وينفي وجود تأثير للقيم على موضوع الدراسة والبحث ونتائجهما (أورد في: قنصوة ، 1984)، فهذا الاتجاه يرى إمكانية الفصل بين الأحكام القيمية والموضوع وضرورته، ويتم ذلك حسبه من خلال معاينة الوقائع (أورد في: السملوطي، 1989)، ولكن ما يغفل عنه هذا الاتجاه الذي يكثر أنصاره بالولايات المتحدة الأمريكية (أورد في: بوغام، 2012)، ويرى السملوطي (1984) كذلك أن المعطيات الميدانية لا معنى لها في غياب خلفية معرفية سابقة، ممثلة في مجموعة من المصادرات والمفاهيم والأطر النظرية، والمعطيات الميدانية ليست وقائع علمية، وتتحول فقط إلى واقعة علمية من خلال النموذج المعرفي والأنساق النظرية (أورد في: السملوطي، 1989)، وبذلك فالواقعة العلمية حسب قنصوة (1984) لا تخلو من أحكام قيمية سابقة والموضوعية والحياد لا يتحقق بمجرد الالتزام بالوقائع لأن القيم جزء من العلم (أورد في: قنصوة ، 1984)، كما أن موقفهم هذا صادر عن رؤيتهم للعلم والتي يخالفهم فيها آخرون، مفادها أن العلم حقائق واقعية نهائية وهو يعبر عن الواقع كما هو، وأن دور العقل سلبي في ذلك ويقتصر على نقل المعطيات وتصنيفها، وهذا يخالف تصورا آخر يرى أن العلم لا يتأسس على الوقائع وهو ليس مجرد معطيات حسية قابلة للقياس بل إن هذه المعطيات تأخذ معناها من الأطر المعرفية السابقة، وهذا موقف كلا من آينشتاين وهايزنبرغ وبلاك (أورد في: قنصوة ، 1984) ، فالعلم من جهة غولدنر (2004) ليس صورة عن الواقع بل هو بناء

عقلي. لهذا يمكن القول أن موقف الاتجاه الإمبريقي هو هروب إلى الأمام وقفز على المشكلة ولا يقدم إجابة حقيقية وكافية على تساؤلات الإشكال الذي يعد أكثر عمقا مقارنة بهذه الإجابة البسيطة والسطحية، هذا التيار الغارق في ركام وتفاصيل المعطيات الحسية الواقعية هو الآخر ينطلق من مصادرات وافتراضات وأحكام قيمة كما يقول ألفين غولدنر (أورد في: غولدنر، 2004)، ويرى ريمون آرون أيضا أن هذا الاتجاه الذي يدعي الحياد مثقل بأحكام القيمة (أورد في: بوغام، 2012).

❖ **موقف ألفين غولدنر:** يعد أيضا عالم الاجتماع الأمريكي ألفين غولدنر من بين ألك الذين حاولوا معالجة مسألة الحياد القيمي ويتلخص موقفه في أن العلوم الاجتماعية مختلفة في طبيعتها عن العلوم الطبيعية وهي نسق أخلاقي قيمي وتاريخي مخالف (أورد في: السملوطي، 1989)، وحسب غولدنر (2004) فالحياد القيمي غير ممكن وهو لا يؤثر على موضوعية المعرفة العلمية وهذا لا يخص العلوم الاجتماعية وحدها بل تستوي فيه مع العلوم الأخرى التي تدعي الموضوعية وتقدم نفسها كنموذج خالص، لأن جميع العلوم عنده تقوم على مصادرات أو كما يسميها الأفكار القبلية والأفكار العميقة، لهذا من المهم عند غولدنر البحث عن هذه الأفكار العميقة أو الافتراضات لأن العلوم الاجتماعية تتأثر بها وتتغير بتغيرها (أورد في: غولدنر، 2004)، ويقسم غولدنر هذه الافتراضات إلى افتراضات صريحة وافتراضات ضمنية، وأيضا إلى افتراضات عامة أو عالمية وافتراضات المجال، و تكون الافتراضات العالمية من رؤية عامة عن العالم وهي رؤية ميتافيزيقية في أغلب الأحيان، أما المجال فهي أقل شمولية مثل كون البشر عقلانيين أو غير عقلانيين وإن العالم ثابت أو متغير وإمكانية التنبؤ بالسلوك الإنساني وغيرها، وهذه الافتراضات تقاوم محاولات البرهنة وتتجنبها. ويؤكد ألفين غولدنر (2004) أن الباحث في العلوم الاجتماعية يتأثر أثناء بحثه بهذه الافتراضات بصورة واعية أو غير واعية، وهذه الافتراضات تم تبنيها في مراحل زمنية مبكرة وقبل النضج العقلي مع شحنة عاطفية عن طريق التنشئة الاجتماعية، أو من خلال اللغة التي تزودنا بمجموعة من المقولات، فعندما يتعلم الأطفال مقولة الزنجي فإنهم يتعلمون معها مجموعة من التحيزات مثل الكسل والأنانية لهذا يتميز الإنسان في صورة مواطن أو باحث بالقابلية للتحيز، لهذا تصبح هذه الافتراضات ضرورية لقراءة العلم الذي نشأ في

إطارها، وقد بينت دراسة أجراها ألفن غولدر سنة 1964 على 3400 عالم اجتماع أن لافتراضات المجال تأثير على التصورات النظرية لهؤلاء العلماء ، بل إن كثيرا من النظرات في العلوم الاجتماعية هي محاولة صياغة الخبرات الشخصية في قوالب موضوعية (أورد في: غولدر ،2004).

❖ **موقف ريمون آرون:** ومن الذين خاضوا في موضوع الحياد القيمي في العلوم الاجتماعية وإشكالاته بشكل أكبر نجد أيضا عالم الاجتماع الفرنسي ريمون آرون، ومن خلال عملية تقييمية للبحوث التي أجريت خلال عقد الستينات من القرن الماضي يخلص آرون إلى تحديد خمسة أنواع من التحيزات القيمية في هذه البحوث وهي: الانتقاء الاعتبائي للوقائع، عدم التمييز بين التعاريف النظرية والتعريف الإجرائي والتي تكون عادة مبهمة وغير مبينة، ادعاء الحقيقة واليقين في معرفة نسبية، التحديد الاعتبائي لما هو هام وأساسي، إطلاق الأحكام القيمية حول مزايا نظام اجتماعي وسلبياته. ويؤكد آرون أن كل معرفة هي مبنية اجتماعيا ولا تعبر عن الواقع كما هو وهي بالضرورة منحازة (أورد في: بوغام ،2012) والوقائع وحدها غير قادرة على ضمان الموضوعية، غير أن آرون يرى إمكانية حد معين من الحياد الذي يضمن علمية العلوم الاجتماعية وليس الحياد المطلق ويسميتها بالاعتدال (أورد في: بوغام ،2012)، ومن جهة الشنيطي (1970) فإن فكرة الحياد المطلق للعلوم الاجتماعية فكرة تحمل التناقض في ذاتها، ففصل العلوم الإنسانية عن القيمة يحرمهما من أحد أهم خصائصها وبذلك لا تصير علوما اجتماعية (أورد في: الشنيطي ،1970)، والمشكلة عند آرون ليست في الانحياز القيمي بقدر ما هي في عدم الوعي بوجود هذه القيم، لهذا يطالب ريمون آرون هؤلاء العلماء بضرورة التصريح بالخلفية القيمية للباحث حتى تتم قراءة أفكاره في إطارها لأن الوعي بهذه القيم هو الذي يضمن لنا الحياد والموضوعية اللازمة لعلمية العلوم الاجتماعية، وبذلك يتعارض موقف آرون في فكرة الحياد القيمي وفكرة شيئية الظاهرة الاجتماعية مع دوركايم ويعتبرها مجرد وهم، وهو الموقف الذي يتشارك فيه مع تيودور أدورنو، فالعلوم الاجتماعية عند آرون تصدر أحكاما قيمية حتى وهي تدعي الحياد القيمي(أورد في: بوغام ،2012).

إن ريمون آرون لا يطالب بالحياد القيمي لضمان موضوعية العلوم الاجتماعية ولكنه عوضاً عن ذلك يتحدث عن مفهوم الاعتدال بدلاً من الحياد، والاعتدال يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تشكل استيرراتيجية خاصة تضمن موضوعية العلوم الاجتماعية وتتمثل مبادئ الاعتدال في ما يلي: يكون التفكير علمياً كلما كان فهمياً باحثاً عن المعنى، لا يكون فهمياً إلا إذا كان هناك أخذ بالمجموع (رؤية كلية)، الفهم ليس حيادياً دائماً مع الاديولوجيات رغم عدم اندماجه فيها، إن دور علم الاجتماع عند ريمون آرون هو البحث عن المعنى الكامن لتجاوز المعنى الذي يقفز مباشرة إلى وعي الفاعلين أو تكشف عنه أقوالهم (أورد في: بوغام، 2012). غير أن الاستيرراتيجية التي قدمها آرون تبدو بعيدة عن تحقيق الموضوعية بل إن البحوث الفهمية التي اعتبرها أكثر موضوعية على العكس من ذلك هي الأكثر عرضة للانحياز القيمي، كما أن الرؤية الكلية مثلها مثل الرؤية الجزئية معرضة هي الأخرى للانحياز ولا دليل على الفرق بينهما، أما فكرة الاعتدال التي يطرحها فهي غامضة ولا تزودنا بإجراءات عملية يمكنها أن تحقق الموضوعية عملياً، فباستثناء جانبها الأخلاقي الوعظي فهي لا تضيف شيئاً جديداً لحل المشكلة.

❖ **موقف ريمون بودون Raymond Boudon:** خلافاً لما يقوله البعض يرى ريمون بودون أن طموح علم الاجتماع لتحقيق الموضوعية ليس بعيداً عن ما هو موجود في علوم أخرى، ويرى أن الانحياز المخالف للموضوعية موجود في كل العلوم بدون استثناء، ويشير إلى أن الدراسات النقدية قد كشفت عن العديد من المصادرات والفرضيات التي تتضمنها العلوم المختلفة ومنها علم الاقتصاد. ويقول بودون انطلاقاً من موقف كارل بوبر أن التحقق من الموضوعية أو مؤشر موضوعية أي نظرية هو قدرتها التفسيرية لعدد كبير من المعطيات المختلفة، والنظرية التي تحقق هذا الشرط توقظ شعوراً بالصدق (أورد في: بودون وبوريكو، 1986)، ومن هنا يمكن أن نسجل أن ريمون بودون يربط الموضوعية بفكرة الشعور بالصدق والشعور بالصدق ينتج من قدرة النظرية على تفسير عدد كبير من الظواهر المشابهة، ولكن السؤال المطروح هل الشعور بالصدق موقف موضوعي وبذلك يدخلنا رأي بودون في متاهة لا مخرج منها وهي البحث عن الموضوعية من خلال مؤشرات غير موضوعية.

إن أهم ما قدمه ريمون بودون في الموضوعية هي إجراءات تحقيقها وبذلك فموقفه موقف إيجابي وليس سلبي إزاء هذه المشكلة، ويتمثل الحل الذي يقدمه لهذه المشكلة في النقد بحلقته الاثنتين، النقد الداخلي ويتمثل في نقد تماسك القضايا المكونة للنظرية وإمكانية قبول المفاهيم التي تتضمنها وهذا يمثل الحلقة الأولى، أما الحلقة الثانية فتتمثل في النقد الخارجي والذي بدوره يركز على المواجهة بين النظرية والمعطيات الخارجية والميدانية، (أورد في: بودون وبوريكو، 1986) ورغم أن مقارنة بودون لم تتشغل بالتفصيل في تحديد معنى الموضوعية وأهميتها ومستوياتها المختلفة وهو لا شك تفصيل مهم، إلا أنها قدمت عناصر لم تتضمنها المقاربات الأخرى وهو دور النقد في صقل المعرفة وإعطائها قدراً كافياً من الموضوعية يجعلها تتصف بالعلمية.

❖ **موقف غونار ميردال Karl Gunnar Myrdal:** أما العالم السويديكارل غونار ميردال Gunnar Myrdal الحائز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية مع فريدريك هايك سنة 1974 فيرى أن طبيعة العلوم الاجتماعية مختلفة عن طبيعة العلوم الطبيعية حيث تتداخل الذات فيها مع الموضوع وبذلك تصبح القيم جزء لا يتجزأ منها، والعلوم الاجتماعية الخالية من القيمة حسبه لم توجد ولن توجد أبداً لأسباب منطقية (أورد في: أمزيان، 1991) لأنها تقف على أسس ميتافيزيقية وموضوعية زائفة، والعلوم الاجتماعية عند ميردال ليست إلا حساً مشتركاً على درجة عالية من الصقل والإحكام وعالم العلوم الاجتماعية لا ينفرد بتصورات خاصة عن بقية الناس بل يشاركونهم تصوراتهم، وعادة ما تتسلل الأحكام القيمية للعلوم الاجتماعية عند ميردال من خلال المفاهيم والنماذج والأطر النظرية، ويعيب ميردال على الاتجاه الإمبريقي اعتقاده بأن الوقائع في إمكانها ضمان الموضوعية والحياد القيمي (أورد في: قنصوة 1984)، وأشار كل من بودون و فيول (2010) أن الشيء الذي يغيب عن هذا الاتجاه أن ما نقيسه في الواقع ليس الظواهر وإنما مؤشرات تدل على الظواهر والخلط بين المؤشرات التي ارتأينا أنها تدل على الظاهرة ليست الظاهرة، والعلاقة بين المؤشرات والظواهر التي تدل عليها علاقة احتمالية وليست يقينية (أورد في: بودون و فيول 2010)، وقياساتنا لا تكون للظاهرة مباشرة وإنما يكون ذلك من خلال بعض المؤشرات التي قررنا أنها الأكثر دلالة

على هذه الظاهرة (أورد في السملوطي، 1989)، ودائماً هذه الاختيارات هي محل خلاف ونقاش وعبرها تتسلل الأخطاء إلى النتائج المتعلقة بوصف الظواهر وتصنيفها.

وإذا كان ميردال لا يؤمن بوجود موضوعية في إطار التصور الكلاسيكي للمعرفة على اعتبارها مجموعة من الحقائق المكتشفة وعلى اعتبار الحقيقة هي مطابقة الواقع، خلافاً لذلك يرى إمكانية الموضوعية والحياد القيمي في إطار تصور آخر للعلم على اعتباره بناء عقلياً، ويقدم مقترحاً لتجسيد هذا الحياد القيمي المحقق للموضوعية، وهذا الإجراء يتمثل في تصريح الباحث بموقفه القيمي في بداية بحثه حتى يعطي فرصة للوصول إلى استنتاجات لائقة عن طريق الاستدلالات العقلية ومن خلال المعطيات الواقعية والمقدمات القيمية، وهذه القيم تجد قوة تأثيرها عندما تكون خفية وغير مصرح بها (أورد في: قنصوة، 1984). ورغم أهمية اقتراح ميردال إلا أنه يبدو غر كاف لتحقيق الحياد والموضوعية وهو في حد ذاته يخفي استسلاماً لمصادرة عدم إمكانية تحقيق الموضوعية في العلوم الاجتماعية، واعتبارها مجرد حس مشترك مشحون بالأيديولوجيا والأحكام القيمية.

❖ **موقف ماكس فيبر:** ومن أبرز الآراء حول موضوع الحياد القيمي نجد موقف ماكس فيبر الذي كان أكثر تقدماً من مقاربة غيره ، ولأهمية هذه المقارنة قام أدورنو بعرضها والاستئناس بها أثناء حديثه عن هذه الإشكالية، رغم أن موقفه من تصور فيبر يبين أنه غير ملم بتفاصيله حيث قدمه بصورة سريعة وعامة لا تعبر عن الموقف الحقيقي والعميق لفيبر حول هذه الإشكالية. حيث قام فيبر بتقسيم الحياد القيمي إلى مستويات ثلاث أولها تأثير القيم في اختيار الإشكالية وتحديد أهميتها والحياد في هذا المستوى لا يراه فيبر ضرورياً وهو غير مرغوب فيه لأنه لا يؤثر على صميم المعرفة العلمية بل له دور إيجابي فيها من خلال حفز الباحث ودفعه للعمل بحماس أكبر (أورد في: هوليس، 2021)، أما المستوى الثاني فيتعلق بتحليل المعطيات ووضع النتائج وهذا المستوى مرتبط بموضوعية المعرفة ويرى فيبر ضرورة الحياد القيمي في هذا المستوى (أورد في: قنصوة، 1984). أما المستوى الثالث فهو المتعلق بتقديم الوصفات للتطبيق العملي واستغلال النتائج من أجل هندسة بشرية وهذا المستوى أيضاً وإن كان لا يدخل في الموضوعية بشكل صريح إلا أن فيبر أيضاً طالب

بالحياد القيمي فيه وكان يرى أن دور الباحث الاجتماعي يجب أن يتوقف عند فهم الظاهرة (أورد في: زكي بدر، 1981).

وانطلاقاً من هذا التحليل يرى فيبر أن الموضوعية في العلوم الاجتماعية غير ممكنة في صورتها الخالصة كما هي في العلوم الطبيعية، إلا أنها ممكنة في إطار تصور آخر للموضوعية والعلم يتناسب مع طبيعة العلوم الاجتماعية التي لا يمكن فصلها عن بعدها القيمي، لأن فهم الظواهر الاجتماعية لا يتم إلا في إطار منظومة من القيم وفي غيابها تصبح هذه الظواهر بلا معنى (أورد في: قنصوة، 1984).

ويمكن القول أن مقارنة ماكس فيبر كانت جيدة مقارنة بغيرها حيث نبه في البداية إلى خصوصية العلوم الاجتماعية مما يستدعي خصوصية الموضوعية التي تتطلبها ثم بين أن الموضوعية بهذا المعنى ممكنة في العلوم الاجتماعية، ثم قسم الموضوعية والحياد القيمي إلى أبعاد ومستويات وأكد أن الحياد المطلوب للموضوعية هو فقط ما تعلق بالتحليل، أما المستوى الآخر فهو غير مطلوب، بل هو ضروري لتحليل المعطيات الميدانية وتحولها إلى وقائع علمية وإعطائها معنى.

❖ **موقف دارندورف:** على خطى ماكس فيبر قسم دارندورف الحياد القيمي على اعتباره البعد الأبرز للموضوعية في العلوم الاجتماعية على مستويات متعددة، وجعل لكل مستوى من مستوياتها حكماً خاصاً به، وذلك بخلاف أغلب الباحثين الآخرين الذين لم يفتعلوا في مستويات الحياد القيمي وأبعاد الموضوعية وجعلوها صنفاً واحداً مما صعب عملية التحليل وجعل المقاربات المختلفة غامضة ومضطربة وسطحية ومتناقضة أحياناً. وبناءً على تقسيم الحياد القيمي إلى مستويات يرى دارندورف أن المستوى الأول والمتعلق بمرحلة اختيار موضوع الدراسة ومشكلاتها الانحياز فيه ضروري ومهم ولا يمكن الإفلات منه، وهو غير مؤثر في الموضوعية لأنه يقع ما قبل الدراسة العلمية (أورد في: زكي بدر، 1981)، أما المستوى الثاني فيكون أثناء البناء النظري للمشكلة حيث يركز الباحث في اختياره على بعض المتغيرات دون أخرى يراها أكثر أهمية مثل اختيار ماكس فيبر للدين كعامل أساسي في تطور الرأسمالية، واختيار دوركايم التفكير الاجتماعي كسبب للانتحار واختيار، أو التركيز على

التكامل وإهمال الصراع، وعموما اختيار استنباط فرضيات من منظورات دون أخرى، وهذه الاختيارات الحرة التي تتم على أساس غير موضوعي أو هي منظورات يتبناها الباحث دون الحاجة إلى تبريرها، هذا المستوى أيضا يرى دارندورف أن الحياد فيه غير مطلوب ولا يحقق الموضوعية بل هو ضروري للباحث فمن خلاله يتم إثراء البناء النظري للموضوع، والخوف من تأثيره غير مبرر لأن المعطيات الميدانية هي الفاصل حسبه في قبول هذه المقاربة أو هذا المتغير، ويرى دارندورف أن الخطر في هذه المرحلة لا يأتي من الانحياز القيمي وإنما من النقلة غير المنطقية في البحث وإعطاء أهمية لعامل من العوامل من غير تبرير كاف (أورد في: بدر ، 1981).

أما المستوى الثالث فيكون عند وضع الإطار المرجعي للبحث وفي هذا المستوى يكون الانحياز المؤثر سلبا على الموضوعية، ويكون المشكل من خلال ادعاء التأثير الحصري لمتغير على ظاهرة دون باقي المتغيرات، والعيب حسب دارندورف ليس في التركيز على هذا المتغير أو ذاك وإنما في إنكار تأثير متغيرات أخرى وادعاء الحصرية له وتعميمه بصفة مطلقة، ويقدم دارندورف نظرية العلاقات الإنسانية لإلتون مايو مثالا عن هذه المشكلة، حيث يقول أن ما توصلت إليه الدراسة من وجود علاقة بين الأداء وتماسك الجماعة لا اعتراض عليه وإنما الاعتراض حاصل على الادعاء بأن تماسك الجماعة هو العامل الوحيد في زيادة الأداء (أورد في: زكي بدر ، 1981)، والتحيز القيمي عند دارندورف يكون من الخلط المنطقي وإعطاء التعميمات الحصرية والمطلقة وتفسير النتائج، فالتأثير الايديولوجية يظهر حسب دارندورف في التعميم الخاطئ لنتيجة محددة واعتبارها عامة ووحيدة، والباحث عليه أن يتنبه أنه يوجد بالواقع أسباب ومتغيرات فقط وأنه هو من قام بالتمييز بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ويقترح دارندورف لتجاوز مشكلة الانحياز القيمي وتحقيق الموضوعية المطلوبة كشرط لعلمية أي معرفة، أن يتمرن الباحثون على الموضوعية ويعمقوا خلفيتهم المعرفية من خلال الاطلاع على نظريات علم الاجتماع المعرفة، وبالتحليل النفسي للذات وقيام الباحث بالوقوفات النقدية لأفكاره والوعي بالايديولوجيا المؤثرة عليه (أورد في: زكي بدر، 1981). وكتقييم لمقاربة درندورف يمكن القول أن تقسيمه لمستويات التأثير كان مهما ومتقدما على التقسيم الذي قدمه آخرون، إلا أن تحليله

للمرحلتين الأخيرتين كان غامضا ومبهما وغير دقيق ف الأمثلة التي قدمها، قد خلط بين الأبعاد المختلفة للموضوعية دون تمييز.

❖ **موقف تيودور أدورنو:** قدم أدورنو (د.ت) انتقادا لكل من ماكس فيبر ودوركايم في ادعائهم إمكانية الحياد القيمي، وقال أن كتابات ماكس فيبر تظهر عكس ذلك، أما إميل دوركايم فقد قال أدورنو أن كتابه تقسيم العمل لا يخلو من انفعالات قيمية، ويرى أدورنو أن مجرد التمييز بين الصحيح والخطأ يعتبر انحيازاً قيمياً وكل ادعاء للحياد هو في الحقيقة انحياز آخر، ويرى أدورنو أن النزعة الشكلية ممثلة في التشبث بالإجراءات المنهجية الصارمة كما هو الحال عليه عند التيارات الوضعية والامبريقية لا يحقق الحياد القيمي والموضوعية، بل الذي يحققها هو التجريد المحكم الخالي من أي فجوة على الطريقة الديكارتية (أورد في: أدورنو ، د. ت)، ويتخذ أدورنو موقفاً مختلفاً من الحياد القيمي الذي يرى أنه لا مفر منه في العلوم الاجتماعية ولا يمكن تحقيقه كما يدعي التيار الإمبريقي الذي يحاول أن يصور لنا موقفه على أنه يحوز الصفاء والنقاء المعرفي والخلو من كل حكم مسبق، وذلك بحجة اعتماده على الوقائع التي تبقى حيادية حسب الاتجاه الإمبريقي، ولكن ما يغفل عنه هذا الاتجاه حسب أدورنو أنه لا يمكن إجراء أي بحث من غير خلفية نظرية ممثلة في نسق من المفاهيم، والايديولوجيا والأحكام القيمية هي جزء لا ينفصل عن البناء المفهومي، والمعطيات الحسية المتراكمة خرساء لا معنى لها ولا قيمة لها إلا في إطار نسق مفاهيمي تعتبر الأحكام القيمية جزء من تركيبته (أورد في: أدورنو ، د. ت).

وكخلاصة لموقف أدورنو يمكن القول أنه يعتبر العلوم الاجتماعية علوماً مختلفة في طبيعتها عن العلوم الأخرى، وهذا بسبب كون الأحكام القيمية جزء منها ولا يمكن أن تقوم ويكون لها معنى إلا عند الأخذ بعين الاعتبار هذه الخلفية القيمية، ويعيب التيارات الشكلية والظهورية (التي تدعي النقاء من الأحكام القيمية) التي تعتقد إمكانية قيام الحياد القيمي حيث يقول: " إن ما نسميه هنا بالحياد القيمي لصالح نزعة الصياغة الشكلية هذا ليس حياداً على الإطلاق، بل إن ما ينطوي عليه من انحياز إلى جانب ما قد افقده كلياً صفة الحياد وجعله منحازاً لاتجاه ما (أورد في: أدورنو ، د. ت)، فالحياد القيمي يعني تخلي هذه الدراسات عن إطارها النظري والمفاهيمي الذي يعطي لها المعنى، والقيم هي جزء لا ينفك

عن تركيبة أي مفهوم، فالحياد القيمي زيادة على كونه غير ممكن فهو يفرغ الدراسات الاجتماعية من المعنى الذي وجدت من أجل البحث عنه، ويجعلها مجرد ركام من المعطيات المسطحة والفارغة من المعنى، والذي يحقق الموضوعية حسبه ليس الحياد القيمي وإنما التجريد المحكم الخالي من أي فجوة على الطريقة الديكارتية، وهنا يظهر موقف أدورنو جليا حيث يقترح حل مشكلة الموضوعية والانحياز القيمي عن طريق المنهج الجدلي والتحليل المنطقي الاستنباطي والتجريد المحكم الخالي من أي فجوة، في مقابل الاتجاه الإمبريقي الذي يركز الحل الذي يقدمه على المعطيات الميدانية.

❖ **الموقف التركيبي البديل:** أشار شانيلا (2004) بأنّ الموقف البديل يستند إلى مجموعة من المصادرات أولاها أن بناء معرفة علمية اجتماعية على درجة مقبولة من الموضوعية أمر ممكن، والنجاحات التي حققتها في العقود الأخيرة خير دليل على ذلك، وهذا ما يجعلنا لا نلتفت إلى الرأي الذي يناقش إمكانية قيامها، لأن النقاش في هذه القضية أصبح عقيما وتجاوزته الأحداث، كما يستند إلى الموقف الذي ينظر إلى العلم على أنه بناء عقلي وليس صورة مطابقة للواقع وأن العلم لا يوجد في صورة مطلقة وإنما يتصف بالنسبية، كما يستند إلى الموقف الذي ينظر إلى الموضوعية على اعتبارها مشكلة تخص كل العلوم وليس العلوم الاجتماعية فحسب خاصة مسألة الحياد القيمي والانحياز لها. كما ينطلق هذا الموقف من اعتبار الموضوعية عائقا معرفيا من بين عوائق أخرى يتطلب حلا لتجاوزه ولا ينفي وجود العلم لأنها ليست شرطا في إمكان وجوده وقيامه، كما يرى أن الموضوعية لا توجد في صورتها المطلقة بل كلما تحققت نسبة أعلى منها كلما كان العلم أقرب إلى مستواه المطلوب، ويستند هذا الموقف أيضا إلى الرأي الذي ينظر إلى العلوم الاجتماعية على أنها مختلفة في طبيعتها عن العلوم الطبيعية والرياضية مما يجعل الموضوعية فيها ذات طابع خاص، كما ينظر إلى القيم باعتبارها جزء من المعرفة الاجتماعية لا يمكن أن تنفك عنها أو تكون في قطيعة تامة معها لأن ذلك يفقدها معناها وتصبح غامضة وعقيمة، كما يتأسس هذا الموقف أيضا على فكرة عدم إمكانية الفصل بين الذات والموضوع، وزيادة على عدم إمكانية الموضوعية فهي غير مطلوبة لضمان القدر الكافي من الموضوعية لعلميتها، والمطلوب بدلا منها هي الفصل بين دور الإنسان الباحث ودور الإنسان المبحوث،

وهذا الفصل ممكن معرفيا و ممكن عمليا مثلما هو ممكن الفصل بين الأدوار الأخرى للإنسان في الحياة، دور الإنسان الأب ودور الإنسان الزوج ودور الإنسان العامل، ودور الإنسان الصديق، وباقي الأدوار الأخرى، وكما يقول غوسدورف Gusdorf: " الإنسان بوصفه الموضوع والذات معا لا يمكنه أن يضع نفسه بين قوسين للنظر في واقع مستقل منه"، لأن العلوم الاجتماعية مجبرة على الدخول في هذه العلاقة بين الذات والموضوع في إطار رؤية واعية وإجراءات مطلوبة، دون السقوط في فخ الموضوعية الزائفة كما يسميها بول ريكور (أورد في: شانيلا، 2004).

كما يمكننا أن نضيف أن الموضوعية لها بعدين أهمها وأكثرها تأثيرا البعد القيمي، والبعد القيمي تأثيره يكون عبر مستويات متعددة أغلبها لا يتعارض مع الموضوعية، بل بعضها ضروري للبحث خاصة مستوى اختيار المشكلة وتحديد الأهداف كما بينها أثناء عرض المواقف المختلفة سابقا خاصة موقف غولدنروفيبرودرنورف، ومستوى البحث الذي يؤثر فيه النسق القيمي هو مرحلة انتقاء البيانات الدالة والتي تحتاجها استيرراتيجية البرهان ومرحلة تفسير المعطيات، والجزء المتعلق بالموضوعية في هذا المستوى هي القيم المحركة للباحث أما التي لها دور في إعطاء معنى للمعطيات وتفسيرها فهذا لا دخل له في الموضوعية ولا يعتبر انحيازاً بل هو ضروري حتى تصبح المعطيات الحسية (أورد في: أنور، 1988)، كما يمكن أن تؤثر الأنساق القيمية في مستوى بناء التصورات والنماذج والأطر النظرية، أما مستوى الحياد المتعلق بتطبيق المعارف وتوظيفها سلباً أو إيجاباً فنراه خارجاً عن معنى الموضوعية لأنه لا يتعلق بإنتاج المعرفة العلمية وإنما يتعلق بتطبيقاتها واستغلالها وتوظيفها، رغم أن عدداً معتبراً من الباحثين اعتبره من مستويات الحياد القيمي أو من أبعاد الموضوعية. وانطلاقاً من المقدمات التي سبق ذكرها نقول أن الموضوعية على اعتبارها حياداً خصباً ممكن تحقيقها في صورة مرضية في العلوم الاجتماعية، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات المنهجية، والحل الذي نقدمه يتضمن ثلاث مستويات تعتبر كافية لضمان معرفة علمية اجتماعية على درجة مقبولة من الفائدة والموضوعية.

✓ المستوى الأول يتمثل في وعي الباحث بالقيم التي يؤمن بها والتي يمكن أن تؤثر على مصداقية الدراسة التي يقوم بها، وهو قريب من رأي غونار ميردال الذي يرى

ضرورة تصريح الباحث بقيمه التي تتعلق بالموضوع محل الدراسة والتي يمكنها أن تؤثر فيه، غير أننا لا نطالب الباحث بالتصريح وإنما يكفي أن يكون الباحث واعياً بتأثير قيمه على البحث فالوعي بالموقف القيمي ضروري وكاف كمرحلة أولية، لأن القيم يكون تأثيرها بصورة أكبر وأكثر فعالية عندما تكون متخفية كما يقول غولدنر أو غائرة في اللاوعي الإنساني، ففي أغلب الأحيان يكون تأثير النسق القيمي من دون شعور من الباحث، لأن الوعي بالقيم وتعتمد الخلط بينها وبين الموضوع لا يصبح متعلقاً بالموضوعية بقدر ما يصبح غشا وهو مشكلة أخلاقية وشكل من أشكال التزوير وليس انحيازاً قيمياً، وهذا الشكل من التزوير تعاني منه أغلب البحوث العلمية بمختلف تخصصاتها.

✓ أما المستوى الثاني فهو المسافة المعرفية، والمسافة المعرفية مفهوم بديل عن فكرة القطيعة بين النسق القيمي للباحث وموضوع بحثه والذي يطرحه العديد من الباحثين، وفكرة المسافة تعني أن يحافظ الباحث على إيمانه بنسقه القيمي ولكن من خلال الوعي به الذي أشرنا إليه سابقاً يقوم بمراقبته ويحرص على أن لا يدفعه إلى قبولية المعطيات بقالبه الخاص من خلال عملية الانتقاء الموجه من طرف النسق القيمي، أو من خلال إعطاء قراءات متناسبة مع الرؤية القيمية للباحث، وفي بعض الأحيان يكون ذلك في صورة التعاطف مع فرضيات تتناسب والرؤية القيمية للباحث مما يجعله يحرص في الميدان على جمع المعطيات التي تؤيدها وتعطيها المصادقية.

✓ أما المستوى الثالث فهو مستوى النقد بحلقاته الأربع ، الحلقة الأولى وتتمثل في النقد الذاتي الذي يمارسه الباحث على نفسه وذلك من خلال تدريب نفسه على الشك وتقليب أفكاره ومراجعتها في كل مرة وعدم الاطمئنان إلى صورها الأولية وهو بدوره ينقسم إلى حلقتين نقد داخلي يتعلق بالتناسق المنطقي لقضايا النظرية ومفاهيمها من جهة ومصادراتها من جهة أخرى. أما الحلقة الثانية فتتمثل في النقد الغيري وهو النقد الذي يمارسه الآخرون على الأطر النظرية التي ينتجها وهو الآخر يتضمن حلقتين نقدي داخلي يرتبط بالتناسق الداخلي للنظرية بين قضاياها ومفاهيمها ومصادراتها وحلقة رابعة ترتبط بالنقد الغيري الخارجي وهي تتضمن كما

أسلفنا مواجهة النظرية بالواقع ومواجهتها بنظريات أخرى تشترك معها في الظاهرة محل التفسير.

لقد غاب بعد نقد المعرفة عن كثير ممن تصدى للبحث في قضية الموضوعية باستثناء ريمون بودون، حيث انطلق الجميع من تصور فردي للمعرفة ولكن المعرفة بناء جماعي واجتماعي، حيث تساهم فيه الجماعة العلمية جميعا من خلال البناء التراكمي أو من خلال النقد، والمعرفة العلمية هي حقل منظم به سلطة معرفية تمارس نقدها القاسي والعنيف ولا تمنح الشرعية إلا للمعارف التي استطاعت أن تتجاوز هذا الامتحان، ومهما كانت دوافع هذا النقد موضوعية أو ذاتية فهي تصب في هدف واحد وهو كشف الزيف في المنتج الفردي للعلم، إن هذا البعد الخارجي من النقد هو الذي ضمن ومازال يضمن الجزء الأكبر من الموضوعية، وعيوب المقاربات السابقة أنها كانت تغفل عن الطابع الجماعي للمعرفة، ولا تفرق بين العلم والتعميمات الأولية التي تعتبر مرحلة من مراحل البحث عن المعرفة العلمية وليست علما، وهي تنتج فرضيات كبيرة صالحة لدراسات أوسع أكثر مما تنتج علما، أما النظرة إلى العلم على أساس أنها إنتاج جماعي يمر عبر مصفاة النقد فإن هذا من دون شك يعطيه موضوعية أكبر، بل ربما هو أكثر من ساهم في مراقبة العلم وإخصابه وتجديده والتحقق منه وتعميمه.

❖ **خاتمة:** على اعتبار الموضوعية شرطا من شروط علمية أي معرفة فقد حظيت بالاهتمام الكبير لعقود متواصلة، خاصة في العلوم الاجتماعية وإن كانت العلوم الطبيعية هي الأخرى نالت نصيبها من هذه المباحث، انطلاقا من موقف معرفي يرى تأثير القيم في هذا النوع أيضا، حتى ولو كانت الذات فيها منفصلة عن الموضوع وهو ما أكدته الدراسات الحديثة. وقد قدمت مقاربات مختلفة في هذا السياق بعضها كان عميقا وبعضها كان غامضا ومضطربا، وسبب الغموض والاضطراب كان راجعا إلى عدم التمييز والفصل في بعض المقدمات وتفصيلها تفصيلا كافيا، ومن بين هذه المقدمات معنى العلم وشروطه، لأن تصورنا للعلم يؤثر في تصورنا للموضوعية، فإذا جعلنا العلم مجموعة الحقائق التي تم الكشف عنها وهذا التصور هو الآخر ينحدر من تصور للحقيقة على اعتبارها مطابقة للواقع، عندها تصبح الموضوعية هي مطابقة التصورات النظرية المنتجة لواقع الموضوع

المدرّوس، أما إذا انطلقنا من تصور العلم على اعتباره بناء عقليا من معطيات ميدانية فلا شك أن الموضوعية عندها سوف تختلف عن الموضوعية في النسق السابق، كما أن تصورنا لطبيعة العلم هي الأخرى تؤثر في تصور الموضوعية، فلما ننطلق من فكرة الطبيعة الواحدة للعلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية فلاشك أن مفهوم الموضوعية سوف يتفق بين العلمين التصوري، أما إذا اعتبرنا الطبيعتين مختلفتين فهذا يجعل الموضوعية تختلف بين هذين الصنفين من العلوم، ويؤدي ذلك إلى اختلاف في بعض المواقف المترتبة عن ذلك.

هناك أيضا من تعامل مع الموضوعية على أنها كتلة واحدة وهناك من قسمها إلى أبعاد، وهذا التقسيم سمح بإعطاء تحليل أكثر دقة وأكثر عمقا فبعض الأبعاد مؤثر في الموضوعية وبعضها غير مؤثر فيها، بل هو ضروري لها ولتطورها مثل البعد الابستمولوجي والبعد الانطولوجي، وهناك من جعل للموضوعية بعدا واحدا وهو البعد القيمي وبذلك تتداخل الموضوعية مع الحياد القيمي ويصبحان شيئا واحدا، خاصة في العلوم الاجتماعية التي يعتبر تداخل المواقف القيمية معها مشكلة حقيقية وتحد كبير لهذه العلوم. هناك أيضا من قسم الحياد القيمي إلى مستويات مختلفة، وهذا التقسيم أيضا له فائدته لأن بعض المستويات يؤثر في الموضوعية وبعضها لا يؤثر فيها، والحياد القيمي مطلوب حيث يوجد تأثير ولكنه يصبح غير مطلوب حيث لا يوجد تأثير، بل في بعض المستويات يصبح ضروريا لأنه يحقق الدافعية ويعطي خلفية متينة للتحليل. ومستويات الحياد القيمي تصبح نفسها مستويات الدافعية عندما نتصور الموضوعية ببعد واحد وهو البعد القيمي.

من كل ما سبق يمكن القول أن الموضوعية هي مشكلة عامة للمعرفة العلمية ولا تختص بها العلوم الاجتماعية وحدها، وهي ممكنة في العلوم الاجتماعية إذا انطلقنا من تصور للعلم على أنه بناء عقلي وهو موقف ابستمولوجي يقف على حجج قوية، وإذا انطلقنا أيضا من مصادرة اختلاف العلوم الاجتماعية عن العلوم الطبيعية واعتبار القيم جزء منها لا يمكن الاستغناء عنها، وهذا الجزء لا يؤثر على موضوعية هذه العلوم إلا في مستويات محددة، والتأثير في هذا المستوى التحكم فيه ممكن من خلال مجموعة من الإجراءات المنهجية والأخلاقية، وبذلك تصبح القيم شرطا للموضوعية بدلا من أن تكون خصما لها.

❖ قائمة المراجع:

1. أدورنو تيودور فون (د.ت). محاضرات في علم الاجتماع. ترجمة جوج كتورة. بيروت: مركز الإنماء العربي.
2. الخولي يمينى طريف (2014). مشكلة العلوم الإنسانية : تقنيها وإمكانية حلها، القاهرة: مؤسسة هنداي.
3. السلوطي نبيل محمد توفيق (1989). الايدولوجيا وقضايا علم الاجتماع: النظرية والمنهجية والتطبيقية، الإسكندرية، مصر: دار المطبوعات الجديدة.
4. الشنيطي محمد فتحي (1970). أسس المنطق والمنهج العلمي، بيروت لبنان: دار النهضة العربية.
5. الهرموزينوح و سبيلا محمد (2017). موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفة، ميلانو ايطاليا: ب د ن.
6. أمزيان محمد محمد (1991). منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية، فيرجينيا الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
7. أنور علا مصطفى (1988). التفسير في العلوم الاجتماعية: دراسة في فلسفة العلم، القاهرة: دار الثقافة.
8. -بودون ريمون و بوريكو فرانسوا (1986). المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
9. بودون ريمون و فيول رينو (2010). الطرائق في علم الاجتماع، ترجمة مروان بطش، بيروت: دار مجد.
10. بوغام سيرج (2012). ممارسة علم الاجتماع، ترجمة منير السعيداني، بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
11. ببيت طوني وآخرون (2010). مفاتيح اصطلاحية جديدة: معجم مصطلح الثقافة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
12. روزنتال و يودين (1987). الموسوعة الفلسفية، ترجمة سمير كرم. بيروت: دار الطليعة.
13. زكي بدر غسان (1989). الموضوعية في أبحاث علم الاجتماع، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد الرابع، ص - ص 85-92.
14. زيادة معن وآخرون (1986). الموسوعة الفلسفية العربية، بيروت: معهد الإنماء العربي.
15. سوروكين ألكسندر (1979). المدرستان الاقتصادية والميكانيكية في علم الاجتماع، ترجمة حاتم الكعبي، بيروت: دار الحداثة.
16. غولدرن ألفين (2004). الأزمة القادمة لعلم الاجتماع، ترجمة علي ليلية، مصر: المجلس الأعلى للثقافة.
17. قنصوة صلاح (1984). الموضوعية في العلوم الإنسانية: عرض نقدي لمناهج البحث، بيروت لبنان: دار التنوير.
18. لالاند أندري (2001). موسوعة لالاند الفلسفية، تعريب أحمد خليل. بيروت: منشورات عويدات.
19. هوليس مارتين (2021). مدخل إلى فلسفة العلوم الاجتماعية، ترجمة خالد قطب، مصر: دار معنى للنشر.
20. فرانسوا شنيلا (2004). العلوم الاجتماعية وإدارة الأعمال: دعوة من أجل اعتماد انثروبولوجيا شاملة. ترجمة محمد هناد. الجزائر. دار القصبة.

21. Lambert, J -R et autres. (2017). Lexique de sociologie. Paris : Dalloz-Sirey.